(إن) وأخواتها

(الأحرف المشبهة بالفعل)

أدوات هذا الباب أحرف كلها، وهي ناسخة للمبتدأ، كـ (كان) وأخواتها، وهي ستة: (إنّ)، و(أنُّ) وإنْ أسقطها سيبويه لكننا نثبتها لأننا سنكتشف لها أحكاماً تنفرد بها عن (إن) مكسورة الهمزة التي يرى سيبويه أنها أصل مفتوحة الهمزة، و(ليت)، و(كأنّ)، و(لعلّ)، و(لكنّ).

فائدة :

تسميتها بالأحرف المشبهة بالفعل تأتي من الشبه الذي بينها وبين الفعل الماضي الذي لا يتفق النحويون على بناء غيره؛ إذ الأمر معرب عند الكوفيين، والشبه بينهما من وجهين:

الأول: كونها جميعا مبنية على الفتح، وهي بهذا تشبه علامة بنائها علامة بناء الماضي الأصلية وهي الفتح، لأن بناءه على السكون أو الضم طارئ لسبب وليس أصلاً فيه.

الثاني: إن عدد أحرف أي واحدة منها لا تقل عن ثلاثة ، وهي بهذا تشابه الماضي الذي يكون جذره لا يقل عن ثلاثة أحرف أيضاً، نحو : كتبَ و هدّ.

فائدة أخرى :

لكونها عددها ستة فهي قليلة، ولهذا استخدم معها وزن القلة عند جمعها، فيقال أحرف على وزن (أَفْعُل) ولا يقال حروف، لأن وزن (فعول) للكثرة، فنقول مثلاً: حروف العربية، لأنها كثيرة، ونقول: حروف المصحف، أما (أفْعُل) فهو للقلة.

عمل (إن) وأخواتها :

كل النواسخ التي مرت دراستها، ترفع المبتدأ عند دخولها وتنسخه فيكون اسماً لها، وتنصب الخبر ويكون خبراً لها، لكن إن وأخواتها في أرجح الآراء تنصب المبتدأ (بعد أن تنسخه ليكون اسماً لها) وترفع الخبر ليكون خبراً لها. والكوفيون يقولون إن عملها في الاسم فقط، فهو منصوب بها، أما الخبر فهو باقٍ على رفعه من أصله، كونه كان خبراً للمبتدأ.

وذُكر عن بعض العرب أنهم ينصبون بـ (إنَ) وأخواتها الاسم والخبر معاً، ومن ذلك قول شاعرهم :

يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَواجِعَا

بنصب (أيام) و (رواجع)، ومثله بيت ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة يقول فيه:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافَاً إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا

بنصب (حراسنا) و (أسداً)، وجمهور النحويين يقولون إن نحو (رواجعاً) و (أسداً) ليس هو الخبر بل هو منصوب بمحذوف، والتقدير في الأول: (تكون رواجعَ) فـ(رواجع) خبر (تكون) المحذوف والألف للإطلاق لأنه ممنوع من الصرف وليس لتنوين النصب، وفي الثاني : (يشبهون أسداً)، و(أسدا) مفعول به لهذا المحذوف.

تقديم الخبر وتأخيره في (إن) وأخواتها:

لتقديم خبر (إنّ) وأخواتها ثلاثة أحكام:

الأول: الجواز، وذلك عند مجيء الخبر شبه جملة، نحو : إن في الدار زيداً .

الثاني: الوجوب، وذلك عندما يحوي اسمها ضميراً يعود على خبرها أو على جزء منه، نحو: إن في الدار صاحبها .

الثالث: المنع، وذلك في غير موضعي الجواز والوجوب، فلا تقول : إن قادم أخاك

فتح همزة (إن) وكسرها :

أولاً : وجوب الفتح والكسر:

أ- وجوب فتح همزة (إن) :

تفتح همزة (إنَّ) إذا حلت هي وما دخلت عليه محل المصدر، وسدتَ مسدَّه، أي أنها تقدر بمصدر ويستقيم المعنى بعد هذا التقدير، ففي قولك (يعجبني أنك قائم)، تقدر(أن) وما دخلت عليه بـ (قيامك)، والمعنى مستقيم بعد التقدير، فـ (يعجبني) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والنون للوقاية، و(الياء): ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم، و(أن) حرف مشبه بالفعل، و(الكاف) : ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (إن)، و(قائم) خبر(إن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(أن) وما دخلت عليه (أنك قائم) في محل رفع فاعل، والتقدير يعجبني قيامك، وفي قولك (أنك قائم يعجبني) حلت (أن) وما دخلت عليه محل المصدر الواقع مبتدأ، وفي قولك (علمت أنك مجتهد) وقعت (أَن) وما دخلت عليه في محل نصب مفعولي (علم) والمعنى بهذا التقدير مستقيم، والتأكيد على أن تسد مسد المصدر يأتي من أنها قد تقع موقع المفرد ، وهذا ما يدلك عليه عدم استقامة المعنى بعد التقدير، ففي قولك: (ظننت زيداً أنه عالم) لم يستقيم المعنى فلا يصح قولنا: (ظننت زيداً علمه) وهذا ما يدلك على أنها لم تسد مسد المصدر ولهذا لا يجب فتحها هنا، ومن شواهد وجوب فتحها قوله تعالى:(**عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ**).

ب- وجوب كسر همزة (إنّ) :

لكسر همزة (إنّ) مواضع ، وأهمها :

١ - **الابتداء:** وهي عندما تقع (إن) في أول الكلام، نحو: **(إِنَّ اللَّـهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ)** .

٢- إذا وقعت في صدر جملة صلة الموصول:

نحو: جاء الذي إنه مجتهد، وكقوله تعالى: **(وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ).**

٣- إذا وقعت في صدر جملة جواب القسم:

جملة القسم لها ثلاثة أركان: أداة القسم والمقسم به وجملة جواب القسم، فإذا وقعت (إن) في صدر هذه الجملة وجب كسرها، نحو: (والله إن زيداً قادم)، فأداة القسم: (الواو)، والمقسم به (الله) وجملة جواب القسم هي (إن زيداً قادم)، ومن ذلك قوله تعالى: **(لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ).**

٤- إذا وقعت في صدر جملة مقول القول:

وذلك في قوله تعالى: **(قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)**، فجملة)، ففاعل (قال): ضمير مستتر تقديره: هو، و (إن) و(الياء) اسم إن و(عبدالله) خبرها في محل نصب مقول القول، وهي في محل نصب مفعول به، ومجيء (إنّ) في صدرها أوجب كسر همزتها، وإن كان بعض النحاة يرى أن الكسر لا يجب إلا إذا كان خبر (إن) معلقاً باللام، وابن هشام ينقل إجماع العرب على وجوب كسر الهمزة سواء أعلق خبرها باللام أم لم يعلق.

٥- إذا وقعت في صدر جملة الحال:

وذلك كقولك: (قرأت الدرس وإني أرجو النجاح)، على تقدير ما بعد الواو بـ (راجياً)، ولهذا تعرب (الواو) وما بعدها في محل نصب حال، ووقوع (إنّ) في صدرها أوجب كسرها.

٦- إذا وقعت بعد فعل معلق باللام:

وظاهرة التعليق تلحق أفعال القلوب، ومعنى التعليق هو ترك عمل الفعل لفظاً دون معنى لمانع، وهذه الموانع كثيرة، ومنها مجيء اللام في خبر إنّ التي تقع بعد أحد هذه الأفعال، ووقوع (إنّ) بعد فعل معلق باللام يسبب كسر همزتها، وذلك نحو قولك: علمت إن زيداً لعالم، فلو لم تذكر اللام لجاز الكسر والفتح فيها على السواء، و(علمت): فعل وفاعل، (إن زيداً لعالم) في محل نصب مفعولي (علم) الذي علق عن مفعوليه ولم يتسلط عليهما مباشرة، ومن ذلك قوله تعالى: **(وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)**

ثانياً: جواز الفتح والكسر في همزة (إن):

بعد أن أوردنا مواضع وجوب الفتح والكسر فيها، تبين أن ما عداها يجوز فيه الفتح والكسر على السواء، ومن أشهر مواضع الجواز ما يأتي:

أ- بعد إذا الفجائية:

وذلك نحو: خرجت فإذا إن زيداً قائم أو أن زيداً قائم، وإعراب (إن) وما دخلت عليه عند الفتح في محل رفع مبتدأ ، والخبر: إذا الفجائية، والتقدير: فإذا قيام زيد، وتقدير (فإذا) هنا: (ففي الحضرة)، وعند الكسر تعرب (إن) وما دخلت عليه في

محل جر مضاف إليه لـ (إذا)، وقد جعلت هنا جملة وليست مصدراً كما في الفتح، والتقدير هنا: خرجت فإذا زيد قائم.

ب- إذا وقعت بعد فاء الجزاء:

وهي الفاء الواقعة في جواب الشرط، وذلك نحو: من يأتِ فإنه مكرم أو فإنه مكرم، ومن ذلك قوله تعالى: **(مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)** إذ قرأت الآية الكريمة بكسر الهمزة وفتحها، والكسر بجعل (أن) وما دخلت عليه جملة جواب الشرط، والفتح: على جعلها مع ما دخلت عليه مصدراً في محل رفع مبتدأ خبر محذوف (فالغفران جزاؤه) أو موجود.

ج- إذا وقعت في صدر جملة الخبر التي هي المبتدأ في المعنى:

وقد عرفت أن جملة الخبر إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، وإما أن لا تكون، فإذا وقعت إن في صدر جملة الخبر التي هي المبتدأ في المعنى جاز في همزتها الفتح والكسر، وذلك نحو: يَقينِي إأنّ الله ينصر عباده، أو قولي إأنّ العلم نور.

دخول اللام في خبر (إن) وأخواتها:

تنقسم إن وأخواتها في حكم دخول اللام في أخبارها على ثلاثة أقسام:

أ- ما لايجوز دخول اللام في خبره:

وهي كل أدوات الباب إلا (إن) المكسورة همزتها، وجوز الكوفيون دخولها في خبر (لكن)، وشاهدهم في ذلك قوله:

يَلُومونَني في حبِّ ليلى عَواذِلي * ولكنّنِي مِنْ حُبِّها لَعَميدُ**

ويرى البصريون أن اللام في هذا الشاهد زائدة شذُوذاً، وانفرد الأخفش بجواز دخول اللام في خبر (أن) المفتوحة الهمزة، وشاهده قراءة شاذة لقوله تعالى: **(وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)** بفتح الهمزة، وحكم المانعون بزيادة اللام أيضاً.

ب- ما يجوز دخول اللام في خبرها:

والأداة التي يقبل خبرها دخول اللام بالاتفاق هي (إنّ) المكسورة همزتها، وهذه اللام هي التي تسمى بـ (اللام المزحلقة)؛ لأنها كانت داخلة على المبتدأ، فتزحلقت بدخول (إن) إلى خبرها كي لاتجتمع أداتا تأكيد في اسم واحد.

وعلى الرغم من اتفاق النحاة على جواز دخولها هنا، إلا أن هذا الاتفاق يقيد دخول اللام في خبر (إن) المكسورة الهمزة بشروط منها:

١- أن يكون الخبر مثبتا، فتقول: إن زيدا ليعلم، ولا تقول: إن زيداً لما يعلم.

وقد شدد دخولها على المنفي في قوله:

وأَعْلَمُ أنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا * لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ**

٢- أن لا يكون الخبر فعلاً ماضياً متصرفا غير مقرون بـ (قد)، فلا تقول: إن زيداً لقام، وبهذا يجوز دخولها على الخبر إذا كان:

أ- مضارعاً متصرفاً كان أم ناقص التصرف، فتقول: إن زيداً ليقوم، إن زيداً ليذر الشر.

ب- ماضياً جامداً، نحو: إن زيداً لنعم الرجل، وإن اقترن بالسين أو سوف على الأصح.

ج- ماضياً متصرفاً مقروناً بـ(قد) ، نحو: إن زيداً لقد قام.

د- اسما: نحو: إن زيداً لكريم ولأخوك، و إن زيداً لأخوه كريم.

٣- أن يتأخر الخبر على اسم (إن)، فلا يجوز دخول اللام في خبرها إذا تقدم، فلا تقول : إن لفي الدار زيداً.

مواضع أخرى تدخلها اللام:

والمقصود بها: هي التي ليست خبراً لـ (إن)، ومنها:

أ- اسم (إن): فنقول: إن في الدار لزيداً، ومنه قوله تعالى:**(إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ)**

ب- معمول خبر (إن) بشرط صحة دخول اللام على خبره، وبشرط تقدم المعمول على الخبر وتوسطه بين الاسم والخبر، فنقول: إن زيداً لطعامك آكل، ولا تقول: إن زيداً آكل لطعامك، وعدم صحة دخول اللام على الخبر والمعمول، نحو: إن زيداً للكرة لضرب، لكون الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ (قد)، ونحو: إن زيداً للخير لا يصنع، لكون الخبر منفياً، ولا تقول: إن للحق بالغ زيداً، لتقدم الخبر على الاسم.

ومن شروط جواز دخول اللام على معمول خبر(إن) عدم كون المعمول حالاً، ففي قولك: (إن زيداً مسرعاً قادم) لا يجوز أن تدخل اللام عليه، فلا تقول: إن زيداً لمسرعاً قادم.

ج- ضمير الفصل:

وهو الضمير الذي يؤتى للفصل بين الخبر والصفة، نحو: زيد هو الكريم،إذ بغير هو يحتمل (الكريم) إعرابه خبراً ويحتمل أن يعرب (صفة) أيضاً ولكن وجوده أخلص الاسم للخبر فقط، وهذا الضمير هو للتوكيد، ولا محل له من الإعراب لأنه حرف في الرأي الراجح ، ومن شواهد دخول اللام عليه قوله تعالى: **(إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاء الْمُبِينُ)** فـ(هذا) اسم إن، واللام للتوكيد، و(هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و(البلاء): خبر(إن) مرفوع، و(المبين): صفة لـ (البلاء) مرفوعة. ومما تجدر الإشارة إليه أن الكوفيين يعدون ضمير الفصل اسماً، أي يكون له محل من الإعراب، ويسمونه (ضمير عماد)، ففي القول الكريم السابق يعربون (هو): مبتدأ ثانياً، و(البلاء) خبره، والجملة خبر لـ (إن)، لكن رأي الكوفيين ينتقض بما لا يمكن فيه هذا الإعراب، فقوله تعالى:**(اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ)** بنصب (الحق) وهي قراءة سبعية، لا يصح إعراب (هو) مبتدأ ثانياً، لعدم صحة الإخبار بالحق عنه، لكونه منصوباً، ونصبه على أنه خبر لـ (كان)، ومثله قوله تعالى:**(وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا)** بنصب (خيراً) مفعولاً به ثانياً لـ(تجدوه).

الكف في (إنّ) وأخواتها:

(ما) الكافة زائدة ولا محل لها من الإعراب لكونها حرفاً ودخولها على (إن) وأخواتها يبطل عمل هذه الأدوات إلا (ليت)، فـ (إن) و(أنّ) و(لعلّ) و(لكنّ) و(كأنّ) لا يجوز إعمالها عند دخول (ما) الكافة، ولهذا يعرب ما بعدها عند كفها: مبتدأ وخبراً، كقوله تعالى:**(إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ)** و(إنما): (إن) مكفوفة، و(ما) كافة لا محل لها من الإعراب، و(أنا):ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ و(بشر): خبر مرفوع، أما(ليت) فدخول (ما) الكافة عليها لا يمنع إعمالها، فكفها جائز وليس واجبا، لهذا يجوز أن تقول:(ليتما زيداً في البيت) و(ليتما زيد في البيت)، و(ما) الكافة هي وحدها التي تبطل عمل (إنّ) وأخواتها أما دخول (ما) الموصولة التي بمعنى (الذي)

فلا يؤثر في عملها شيئا، نحو:(إنما عندك ينفعني)، و(ما) هنا: اسم موصول في محل نصب اسم (إن) و(عندك) صلة الموصول لامحل لها من الإعراب وجملة (ينفعني): في محل رفع خبر (إن)، والتقدير: إن الذي عندك ينفعني.

العطف على اسم (إن) وأخواتها:

وتنقسم هذه الأدوات في حكم المعطوف على اسمها على قسمين:

القسم الأول: **(ليت) و (لعل) و (كأن):**

حكم الاسم المعطوف على اسم هذه الأحرف الثلاثة وجوب النصب عطفاً على اسمها، سواء استوفت أخبارها أم لم تستوفِ،فنقول: ليت زيداً قادم ومحمداً،وليت زيدا ومحمداً قادمان ومثله:(لعل) و (كأن)

القسم الثاني: **(إنّ) و (أنّ) و (لكنّ):**

وحكم المعطوف على هذه الأحرف يتوقف على استيفائها للخبر، وكما يأتي:

أ- إذا استوفت الخبر:

يجوز في الاسم المعطوف على اسم حروف هذا القسم وجهان:

١- النصب: عطفاً على اسمها، وذلك نحو: إن زيداً قائم ومحمداً.

٢- الرفع: وفي إعرابه وجهان:

الأول: معطوف على اسمها قبل دخولها عليه، وذلك نحو: إن زيداً قائم ومحمدٌ، فإعراب (محمد) على هذا الوجه، معطوف مرفوع على محل اسم (إن)، والوجه الثاني: أن يعرب المرفوع بعد (الواو) مبتدأ خبره محذوف تقديره: كذلك، وهو الإعراب الأشهر، على أن تكون (الواو) استئنافية، أو (عاطفة) إذا قصدنا عطف

جملة على أخرى، ومنه قوله تعالى:(**أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**) برفع (رسوله).

ب- إذا لم تستوفِ الخبر:

وذلك نحو: إن زيداً ومحمداً قائمان، فالمعطوف يجب فيه النصب عطفا على محل اسم (إن). وأجاز بعضهم رفعه لكن الجمهور أوجبوا النصب وهو الأرجح.

تخفيف (إن) وأخواتها:

التخفيف في هذا الباب يقصد به حذف إحدى النونين التي ينتهي بها الحرف، ولهذا لايبحث في (ليت) و(لعل)، فالأحرف التي يلحقها التخفيف (إنّ) و (أنّ) و (كأنّ) و (لكنّ) وأحكام تخفيفها كالآتي:

أ- **تخفيف (إنَّ) المكسورة الهمزة:** إذا خففت (إنّ) طرأت عليها أحكام، منها:

١- إبطال عملها أو إهمالها:

وبهذا يعرب ما بعدها مبتدأ وخبراً إذا كان ما بعدها جملة اسمية، نحو: إنْ زيدٌ لعالم، برفع (زيد)، والقليل من العرب من يعملها، فيقولون: إنْ زيداً عالم، لكن إعمالها عند هؤلاء يشترط فيه أن تكون الجملة التي بعدها اسمية، كما في المثال، أما إذا كانت فعلية، فلا يقول أحد بإعمالها، إذ لا يقولون إن اسمها ضمير شأن بل تهمل عندهم أيضاً، نحو: قوله تعالى: (**وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً**).

٢- لزوم اللام في خبرها:

وسبب هذا الإلزام أنها بعدها تخفيفها تلتبس بـ (إن) النافية المشبهة بـ (ليس) نحو: (إنْ زيد قام)، فللفصل بينهما لزمت هذه اللام التي سماها النحويون (لام الفرق)، فتقول: (إنْ زيد لعالم)، ولا يستغنى عن هذه اللام إلا إذا دل المعنى على

أنها للتأكيد، نحو: (إنْ محمدٌ نبيُنا)، فلا لبس في أنَّ المخففة هنا هي للتوكيد فلا حاجة للّام، ومن ذلك قول الشاعر من بني مالك وهو يفخر بقومه:

ونحنُ أُباةُ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالكٍ * وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ**

فلا يقع في النفس أن الشاعر ينفي كرم المعدن عن قومه.

٣- يأتي بعدها غالباً فعل ناسخ:

وهي ظاهرة غلبت في الشواهد القرآنية، ومن ذلك قوله تعالى: **(وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)**، وقوله تعالى: **(وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)**، وقد جاء قليلا بعدها أفعال تامة، ومنه قوله:

شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قتلْتَ لَمُسْلِما * حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ**

ب- تخفيف (أنّ) المفتوحة الهمزة:

وتخفيفها يصحبه بعض الأحكام، ومنها:

١- إبقاء ما كان لها من عمل، فيلزم أن يكون لها اسم وخبر.

٢- يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً:

أي لا يجوز أن يبرز إذا كان ضمير شأن، نحو: علمت أنْ زيدٌ عالمٌ، والتقدير: علمت أنْهُ، ولا يجوز أن يقال: علمت أنه زيد عالم، فإذا كان اسمها ضمير مخاطبة جاز إبرازه، فتقول: علمت أنْك مجتهد، ومن ذلك قوله:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألْتِني * طلاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ**

٣- لا يكون خبرها إلا جملة:

وذلك نحو: علمت أنْ زيدٌ عالمٌ، فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، و(زيد) مبتدأ، و(عالم) خبر، وجملة (زيد عالم) خبر (أنْ).

وهذا شرط يلزم فيها إذا كان اسمها ضمير شأن محذوفاً، إذ يجوز أن يكون خبرها مفرداً إذا ذكر اسمها، ومن ذلك قوله:

بأنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مُرِيعٌ * وأنْكَ هناك تَكونُ الثُّمَالا**

فجاء بالخبر مفرد وجملة لأنْ اسم أنْ المخففة بارز.

٤- جواز الفصل بينها وبين خبرها:

إذا خففت (أنّ) المفتوحة الهمزة يستحسن أن يذكر فاصل بينها وبين خبرها، وهذا الفاصل لا حاجة له إذا كان خبرها جملة اسمية، أما إذا كان خبرها جملة فعلية، فالفعلية لا تحتاج للفاصل إذا كان فعلها جامداً، نحو قوله تعالى: **(وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)**، فـ (عسى) فعل جامد لا يحتاج معه إلى الفاصل، والفعل المتصرف لا يحتاج إلى فاصل إذا كان للدعاء، نحو: دعائي أن وفقكم الله، فإذا كان الفعل متصرفا ولم يكن للدعاء تعين الفصل، وثمة من يقول بوجوبه، والراجح الجواز لورود شواهد كثيرة لم يفصل فيها، ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

فلمّا رأى أنْ ثمَّرَ اللهُ مالَهُ * وَأثَّلَ مَوْجوداً وسَدّ مَفاقِرَهْ**

فـ(ثمّر) ليست للدعاء ولم يذكر فيها فاصل. وقول آخر:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجادُوا * قبلَ أنْ يُسْأَلُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ**

والفواصل التي يمكن ذكر أحدها ما يأتي:

٤. أ- قد، كقوله تعالى: **(وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا)**.

٤- ب- حرفا التنفيس، السين أو سوف:

ومن ذلك قوله تعالى: **(عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى)**، وقول الشاعر:

واعلمْ فعلمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ * أنْ سوفَ يَأْتي كُلُّ مَا قُدِّرا**

٤- ج- النفي:

ومن ذلك قوله تعالى: **(أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ)**.

وقوله تعالى: **(أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)** برفع (تزرُ).

٤- د- لو:

ومن ذلك قوله تعالى: **(وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا)**

ج- تخفيف (كأن):

إذا خففت (كأن) قدر اسمها بضمير شأن محذوف وهذا ما يلزم أن يكون خبرها جملة، نحو: **(كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ)** أي (كأنّه)، فاسمها: ضمير شأن محذوف، وجملة (لم تغن بالأمس) في محل رفع خبرها وقد روي إبراز اسمها بعد التخفيف، وهو قليل، ومنه قوله:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ * كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ**

فاسمها (ثدييه) وخبرها (حقانِ) مرفوع بالألف، وجاء مفرداً لأن الاسم مذكور.

د- تخفيف (لكنّ):

وهو تخفيف لم يتناوله ابن مالك في ألفيته، ولا ابن عقيل، وغيرهما ذكر تخفيفها، وذكر أنها تهمل عند تخفيفها وجوباً، ومن شواهدهم قوله تعالى: **(وَلَكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ)** بقراءة تخفيف (لكن) التي أهملت فيعرب (الله قتلهم) مبتدأ وخبراً. وقد أجاز يونس والأخفش إعمالها وهذا خلاف المشهور.

(لا) النافية للجنس

وهي النوع الثاني من نواسخ القسم الثاني الذي تتصدره (إن) وأخواتها بوصفها تنصب المبتدأ ويكون اسماً لها وترفع الخبر ويكون خبراً لها، وبحث عمل هذه الأداة الناسخة يمكن تناوله كما يأتي:

أولاً: تسميتها بـ (النافية للجنس):

سميت بالنافية للجنس لأن النفي بها يستغرق الجنس بكامله، ولهذا تستعمل لنفي السؤال الذي تستعمل فيه (مِن) الاستغراقية ، فيقال:(هل من رجل في الدار) فيجاب عن هذا السؤال بـ (لا رجل في الدار)، وهذا ما تختلف به هذه الأداة النافية عن(لا) النافية (المشبهة بليس)، فالثانية لا تستغرق ما ينفى بها، فيصح قولك عند

النفي بها:(لا رجلٌ في الدار بل رجلان)، لكنه عند استعمال النافية للجنس لايصح؛ لأن جنس الرجال استغرق نفيه بها، ويصح أن تقول (لا رجلَ في الدار بل امرأة).

ثانياً:

عمل (لا) النافية للجنس كعمل (إنَّ) وأخواتها، فتنصب المبتدأ ويكون اسماً لها، وترفع الخبر ويكون خبراً لها، وهذا هو الرأي الراجح فيها، نحو قولك: (لا رجلَ قائم في الدار). فـ (لا): نافية للجنس، و(رجل) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، و(قائم) خبر (لا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(في الدار): جار ومجرور متعلق بـ(قائم)، وهذا العمل مقيد بشرطين:

أ- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين:

أي لا تعمل في المعرفة، فإذا ورد ما يوحي بأن اسمها أو خبرها معرفة فهو مؤول بنكرة، وذلك كقولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها.

ب- أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل:

لأن فصل (لا) عن اسمها يصيرها ملغاة، لعدم تسلط الأداة على اسمها تسلطاً مباشراً، فيؤدي ذلك إلى إضعافها، ومن ذلك قوله تعالى: **(لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)**، فـ (لا): نافية للجنس مهملة، و(فيها): جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، و(غول): مبتدأ مؤخر مرفوع.

ثالثاً: أنواع اسم (لا) النافية للجنس:

لاسم (لا) ثلاثة أنواع، وهي كما يأتي:

أ- المضاف:

ويقصد به ما كانت إضافته إضافة تخصيص لا تعريف، أي من إضافة النكرة إلى نكرة مثلها، لأننا ذكرنا شرطاً في عملها يلزم ذلك، وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وإضافة التخصيص تبقى النكرة على تنكيرها، وذلك نحو: (لا طالب علم قادم)، فـ (لا) نافية للجنس، و(طالب) اسم (لا) منصوب بالفتحة، وهو مضاف و(علم) مضاف إليه، و(قائم): خبر (لا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ب- التشبيه بالمضاف:

وهو كل اسم له تعلق بما بعده بعمل أو بعطف، ومثال تعلق الاسم بما بعد بعمل كقولك (لا طالعاً جبلاً حاضر)، ومثال تعلقه بما بعده بعطف كقولك: (لا ثلاثة وثلاثين عندنا) فعند النظر إلى المثالين نلاحظ علاقة الإضافة واضحة في المعنى، فـ(طالعاً جبلاً) يشبه في معناه: طالع جبل، والعطف في المثال الثاني يجعل الشيئين كواحد، ولهذا سمي نوع اسم لا بالشبيه بالمضاف.

ج- المفرد:

ويقصد بالمفرد هنا أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ولا يقصد بالمفرد هنا دلالته في العدد، ولهذا يدخل في هذا الحال: المثنى والجمع، ومن خصائص اسم (لا) في هذا الحال انه يتركب مع (لا) ويصيران كالشيء الواحد، فهو معها كخمسة عشر التي تبنى على فتح الجزأين.

رابعاً: إعراب اسم (لا):

لما عرفنا أن (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إن) وأخواتها، عرفنا أن اسمها يكون منصوباً بها، لكن اختلاف أنواع اسمها جعله يكون مبنياً تارة ومنصوبا في أخرى، وبيان ذلك فيما يأتي:

أ- البناء:

يبنى اسم (لا) إذا كان مفرداً، لأنه في هذه النوع صار مع (لا) كالشيء الواحد، ويكون بناؤه على ما ينصب به. وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين، فإذا كان اسمها مفرداً من حيث العدد كان مبنياً على الفتح لأنها علامة نصبه، (لا رجل في الدار)، فـ (رجل) مبني على الفتح في محل نصب اسم (لا)، وإذا كان اسمها مثنى بني على الياء، لأن علامة نصب المثنى الياء، وذلك كقولك (لا مجتهدينِ خائبان)، ومثله جمع المذكر السالم فهو يبنى على الياء لأنه علامة نصبه أيضاً ، نحو: (لا مجتهدينَ خائبون) ومن شواهد بنائه على الفتح، قوله تعالى: **(لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ)** فـ(خير): اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف تقديره موجود أو الجار والمجرور (في كثير). وقد ذهب الكوفيون إلى أن اسم (لا) النافية للجنس معرب وإن كان مفرداً، فهو منصوب عندهم وليس مبنياً وذهب المبرد إلى أن اسم لا المفرد يبنى إذا كان مفرداً وهو معرب إذا كان مثنى أو جمعاً، فهو منصوب بالياء في حالتي التثنية والجمع وليس مبنياً عليه، وجمع المؤنث السالم يبنى على الكسر لأنها علامة نصبه، كقوله:

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ * فيه تَلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشِّيَبِ**

فـ(لذات) اسم (لا) مبني على الكسر في محل نصب.

ب- النصب:

يكون اسم (لا) النافية للجنس منصوباً لفظاً ومحلاً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، ومثال نصب المضاف كقولك: (لا طالبَ علمٍ قادمٌ)، و(لا): نافية للجنس و(طالب) اسم (لا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(علم): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، و (قادم): خبر (لا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، أما مثال نصب الشبيه بالمضاف فهو كقولك (لا طالباً حقاً خائب) فـ(طالباً) اسم (لا) النافية للجنس منصوب وعلامة نصبه الفتحة

الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر تقديره: (هو)، وقد أخذ فاعلاً بوصفه اسم فاعل يعمل عمل فعله. و(حقاً): مفعول به لاسم الفاعل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و(خائب): خبر (لا) النافية للجنس مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقد يكون المضاف: مثنى وجمعاً، وذلك كقولك: (لا طالبي علم قادمان) في المثنى، وقولك: (لا طالبي علم قادمون) في الجمع، واسم (لا) في المثالين منصوب وعلامة نصبه الياء.

خامساً: بم رفع خبر (لا):

لما كانت (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنَّ) لزم أن يكون خبرها مرفوعاً، وفي رافعه رأيان:

أ- الخبر مرفوع بـ (لا) نفسها:

وهذا هو الرأي المشهور فيها، إذ تعمل (لا) على هذا الرأي في الجزأين: الاسم والخبر، فالخبر المرفوع: هو خبر (لا) وهي التي قامت برفعه، وعليه الإعراب.

ب- الخبر المفرد ليس خبر (لا):

وهذا الرأي جزء من كلام سيبويه الذي فرق بين أن رافع الخبر عندما يكون الاسم مفرداً وبين كون الاسم مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فإذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فما يرفع الخبر هي (لا) نفسها، أما إذا كان اسمها مفرداً فالخبر عنده ليس خبراً لـ (لا)، لأنه يعد (لا) واسمها المفرد في محل رفع مبتدأ، فيكون الخبر مرفوعاً على إنه خبر ذلك المبتدأ، وعمل (لا) في هذه الحالة مقصور على اسمها فقط، ففي قولك (لا طالب قادم): (طالب): اسم (لا) مبني على الفتح في محل

نصب، و(لا) واسمها في محل رفع مبتدأ، و(قادم) خبر للمبتدأ، ولا بأس في الإعراب على هذا الرأي.

سادساً: حذف خبر (لا):

كل جزء في اللغة العربية يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، وخبر (لا) يجوز فيه ذلك، مع أن التميميين والطائيين يرون أنه محذوف دائما، ومثاله: أن يقال: (هل من رجل في الدار)، فيجاب عنه فيقال: (لا رجل)، وعند الإعراب يقال: وخبر (لا) محذوف دلَّ عليه المذكور.

سابعاً: العطف على اسم (لا):

يختلف حكم الاسم المعطوف على اسم (لا) بحسب نوع المعطوف فإذا كان نكرة فينظر: أتكررت (لا) مع المعطوف أم لم تتكرر، وينظر ما إذا كان المعطوف معرفة ، وهل المعطوف مفرد أم غير مفرد، وبيان ذلك فيما يأتي:

أ- إذا كان المعطوف نكرة:

ويختلف حكم المعطوف النكرة بحسب تكرار (لا) معه أو عدم تكررها، وكما يأتي:

١- الأوجه الإعرابية للمعطوف على اسم (لا) وهي مكررة:

تختلف الأوجه الإعرابية للنكرة المعطوف على اسم (لا) وهي مكررة بحسب نوع اسم (لا) نفسه وهو المعطوف عليه، وكما يأتي:

١ – أ– إذا كان اسم (لا) مبنياً على الفتح:

عندما يكون اسم (لا) مبنياً على الفتح يجوز في الاسم المعطوف عليه ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح:

وهو كقولك (لا حول ولا قوةَ إلا بالله)، فتبنى (قوة) على الفتح، على أساس إعمال (لا) المكررة ولأن (قوة) تركبت مع (لا) كما تركبت (حول) مع الأولى فـ (قوة) اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، وخبر (لا) محذوف تقديره موجود.

الثاني: النصب:

وهو أن ينصب المعطوف، لأنه عطف على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية ملغاة، وذلك نحو (لا حول ولا قوةً إلا بالله)، بتنوين (قوة) نصباً، ومنه قوله:

لا نسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً * اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقعِ**

حيث جاءت (خلة) منصوبة ومنونة كونها معطوفة على محل اسم (لا) الأولى، و(لا) الثانية ملغاة.

الثالث: الرفع:

أي يكون الاسم المعطوف بتكرار (لا) مرفوعاً، وذلك كقولك (لا حول ولا قوةٌ إلا بالله) بتنوين (قوة) رفعاً، وإعرابها يحتمل ثلاثة احتمالات: أولها: أن يكون المرفوع معطوفاً على محل (لا) واسمها اللذين ذكرنا أنهما عند سيبويه في محل رفع مبتدأ، وتكون (لا) المكررة ملغاة، وثانيها: أن يكون المرفوع اسماً لـ (لا) الثانية لأنها عدت (لا) المشبهة بـ(ليس) فعملت عمل ليس، وأما ثالثها: فهو أن يكون الاسم المرفوع

مبتدأ لخبر محذوف تقديره: كذلك، وذلك على تقدير زيادة (لا) وعلى عد الواو عاطفة لجملة اسمية على جملة اسمية أخرى، ومنه قوله:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بِعَينِهِ * لا أمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أبُ**

فرفع (أبُ) وهو يحتمل الأوجه الثلاثة التي مر ذكرها.

١- ب- إذا كان اسم (لا) منصوباً:

نحو: (لا طالب علم ولا طالبةَ في الصف)، فـ (طالب علم) منصوب كونه مضافا، وفي (طالبة) المعطوف عليه الأوجه والاحتمالات الثلاثة التي جازت في المعطوف على اسم (لا) عندما كان مبنياً على الفتح، أي يجوز أن يكون المعطوف مبنياً على الفتح، بإعمال (لا) الثانية ، فتقول (لا طالب علم ولا طالبةَ) بفتح (طالبة) من غير تنوين بوصفها مبنية، ويجوز أيضاً نصب المعطوف على أساس أنه عطف على اسم(لا)لفظاً ومحلاً، وتكون(لا) الثانية ملغاة، فتقول:(لا طالب علم ولا طالبةً في الصف) بجعل (طالبة) منصوبة ومنونة، كما يجوز في (طالبة) الرفع على أنه معطوف أصل اسم لا قبل دخول لا عليه أو على جعل(لا) المكررة مشبهة بـ (ليس)، أو على جعل(طالبة)المرفوعة مبتدأ لخبر محذوف.

١- ج- إذا كان اسم (لا) مرفوعاً:

ويكون اسم (لا) مرفوعاً على رأي من قال إن (لا) إذا كررت ألغيت، أو على جعلها مشبهة بـ (ليس)، وعلى كلا الاحتمالين، فالمعطوف على المرفوع يجوز فيه وجهان:

الأول: البناء على الفتح:

وهو على أن تكون (لا) المكررة عاملة عمل (إنّ) أي نافية للجنس، وقد تركب اسمها معها فبني على الفتح، نحو: (لا طالبُ علمٍ ولا طالبةَ في الصف)، برفع (طالب علم) وبفتح طالبة من غير تنوين، ومنه قوله:

فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيه * وما فاهوا به أبداً مُقيمُ**

يرفع (لغو) وبناء (تأثيم) على الفتح.

الثاني: الرفع:

أي يكون المعطوف مرفوعاً مثل المعطوف عليه، وذلك كقولك (لا طالبُ علم ولا طالبةٌ في الصف) برفع (طالب علم) و(طالبة)، ومنه قوله عز وجل **(مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ)** برفع الثلاثة، فيحتمل المرفوع المعطوف أن يكون معطوفاً على اسم (لا) الأولى إذا عدت مشبهة بـ(ليس)، و(لا) المكررة تكون زائدة أيضاً، ويحتمل أن يكون معطوف على لفظ ومحل المعطوف عليه إذا جعل مبتدأ، وتكون (لا) ملغاة، ويحتمل المعطوف أن يكون اسماً لـ (لا) المكررة إذا جعلت مشبهة بـ(ليس) ويكون خبرها محذوفاً.

أما نصب المعطوف هنا فلا يجوز،لأن (لا) الأولى غير ناصبة، لكونها ملغاة، في وجه أو عاملة عمل ليس في وجه آخر، وفي كلا الوجهين لاتكون ناصبة، فلا يصح عطف منصوب على مرفوع.

٢- الأوجه الإعرابية للمعطوف على اسم (لا) وهي غير مكررة:

إذا لم تتكرر (لا) النافية للجنس وعطف اسم على اسمها، فلا يجوز في المعطوف إلا الرفع والنصب، ومثال العطف مع عدم تكرار (لا) قولك: (لا رجلَ وامرأة في الدار)، فيجوز في (امرأة) الرفع عطفاً على محل (لا) واسمها، ويجوز النصب عطفاً على محل اسم (لا).

وأما بناء المعطوف على الفتح فلا يجوز، لعدم تكرر (لا) التي تمكنه من ذلك عند تركبه معها وتكون وإياه شيئاً واحداً.

ب- إذا كان المعطوف غير مفرد:

أي أن المعطوف إما أن يكون مضافاً نحو (لا رجل ولا طالب علم عندنا)، وإما أن يكون شبيهاً بالمضاف،نحو(لا رجل ولا طالباً حقاً بيننا)،فالمعطوف غير المفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب،أي لا يجوز بناؤه على الفتح لعدم تركبه مع (لا) بوصفه غير مفرد، سواء أتكررت (لا) أم لم تتكرر، نحو قولك: (لا رجل وطالبَ أو طالبُ علم عندنا) وقولك: (لا رجل وطالباً وطالبٌ حقاً بيننا)

ج- إذا كان المعطوف معرفة:

كل ما مضى من أحكام في المعطوف على اسم (لا) يقرر حكمه عندما يكون المعطوف نكرة، أما إذا كان المعطوف معرفة نحو (لا رجل ولا زيد في الدار) أو (لا رجل وزيد فيها)، فلا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال، لأننا عرفنا أن (لا) النافية للجنس وقبلها (لا) المشبهة بليس لا يعملان إلا إذا كان اسمهما وخبرهما نكرتين فيمتنع عملها في المعارف، فلا احتمال لـ (زيد) إلا أن يكون مبتدأ لخبر محذوف تقديره كذلك.

ثامناً: حكم ما يوصف به اسم (لا):

إذا ذكرت صفة لاسم (لا) فإن إعرابها ينظر فيه إلى نوع الاسم الموصوف إن كان مفرداً أو غير مفرد، وينظر أيضاً إلى وجود فاصل بين الصفة والموصوف أو عدم وجوده كما ينظر إلى نوع الصفة نفسها إن كان مفرداً أو غير مفرد، وكما يأتي:

أ- إذا كان اسم (لا) وصفته مفردين وليس بينهما فاصل:

أي كان اسم (لا) مبنياً ونوع صفته ليس من المضاف ولا من الشبيه بالمضاف ولم يفصل بين الصفة والموصوف بـ (فاصل)، نحو(لا رجلَ ظريف قائم)، فالصفة (ظريف) يجوز فيها ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح:

وذلك لأخذ الصفة حكم موصوفها في التركب مع اسم (لا) ، فتقول (لا رجلَ ظريفَ قائم) ببناء (ظريفَ):صفة لـ (رجل) مبني على الفتح في محل نصب، وقائم خبر (لا) مرفوع.

الثاني: النصب:

وهو أن تتبع الصفة محل موصوفها الاسم لكونه منصوباً محلاً، فتقول (لا رجل ظريفاً)، بنصب (ظريفاً) مع تنوينه، فتكون (ظريفاً): صفة لـ(رجل) منصوبة على محله.

الثالث: الرفع:

ويكون مراعاة لمحل (لا) واسمها معاً، لأنهما في موضع رفع مبتدأ عند سيبويه، فتقول (لا رجل ظريفٌ قائم)، وتكون (ظريف) صفة مرفوعة ولـ (لا) واسمها (لارجل) بوصفها في محل رفع مبتدأ.

ب- إذا كان الصفة والموصوف مفردين وبينهما فاصل:

أي إذا فصل بين اسم (لا) المفرد وصفته المفرد بفاصل، فوجود الفاصل يمنع بناء الصفة على الفتح أي يمنع الوجه الأول من الثلاثة التي ذكرت في الفقرة الماضية، ويكون الجائز في الصفة وجهين:

الأول: النصب:

وذلك كقولك: (لا رجل فيها ظريفاً قائم)، والفاصل هو (فيها)، و(ظريفاً) صفة منصوبة لـ (رجل) مراعاة لمحله.

الثاني: الرفع:

وذلك كقولك: (لا رجل فيها ظريفٌ قائم)، ورفع الصفة مراعاة لمحل (لا) واسمها بوصفهما مبتدأ عند سيبويه، ووجود الفاصل منع بناء الصفة، لامتناع تركب الصفة مع اسم (لا) بوجوده.

ج- إذا كان اسم (لا) غير مفرد وصفته مفرد:

أي أنه يكون مضافاً كقولك (لا طالب علم مجتهداً خائب) أو يكون شبيها بالمضاف كقولك: (لا طالباً علماً مجتهداً خائب)، فحكم الصفة هنا كحكمها عندما يكون بين اسم (لا) وصفته المفرد فاصل، أي لا يجوز في (مجتهد) في المثالين إلا النصب والرفع، وامتناع البناء يأتي من أن الصفة هنا تنعت موصوفاً غير مفرد، فهي وإن كانت مفرداً فإنها يمتنع تركبها مع موصوفها لأنه هو نفسه يمتنع تركبه مع (لا): وهذا هو حكم الصفة في هذه الحالة سواء أكان بينها وبين موصوفها فاصل أم لم يكن، فمثالها بغير الفاصل نحو : (لا طالب علم مجتهداً أو مجتهدٌ خائب) وقولك (لا طالباً علماً مجتهداً او مجتهدٌ خائب) برفع ونصب (مجتهداً) في المثالين، ومثالها بفاصل كقولك: (لا طالب علم فيها مجتهداً أو مجتهدٌ خائب) وقولك: (لا طالباً علماً فيها مجتهداً أو مجتهدٌ خائب) برفع ونصب صفة اسمها (مجتهد).

د- إذا كانت الصفة غير مفرد:

أي أن تكون صفة اسم (لا) مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فلا عبرة بنوع اسمها ويكون للصفة ما كان لها في الفقرتين (ب) و (ج)، أي النصب والرفع فقط، ولا يجوز بناؤه وإن كان اسم (لا) مفرداً، وكذلك لا عبرة بأن يكون بينهما فاصل أو لم يكن، فإذا كانت الصفة مضافاً، فمثالها بغير فاصل كقولك:(لا طالب صاحبَ أو

صاحبُ اجتهاد خائب) بنصب ورفع (صاحب)على أنه صفة لـ (طالب)، أما إذا كانت الصفة شبيهاً بالمضاف بغير فاصل فمثالها كقولك: (لا طالب راكباً أو راكبٌ فرساً قادم) برفع ونصب (راكباً) ومثالها بوجود الفاصل: كقولك: (لا طالب بيننا صاحبَ أو صاحبُ اجتهاد خائب) وقولك (لا طالب في الطريق راكباً أو راكبٌ فرساً قادم) والحال نفسه إذا كان اسم (لا) الموصوف مضافاً أو شبيهاً بالمضاف.

تاسعاً: حكم عمل (لا) بدخول همزة الاستفهام:

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، فعملها باق على الرأي الراجح وعليه الإعراب، وقد قال بعضهم بإلغاء عملها وكلامهم مرجوح.

ومما يذكر في دخول الهمزة عليها، أنها بهذا الدخول يكون لها معان متعددة ومنها ما يأتي:

أ- الاستفهام:

وذلك كقولك (ألا رجلَ قادمٌ)، وقوله:

ألا اصْطِبارَ لسَلْمَى أمْ لَها جَلدٌ * إذنْ أُلاقي الذي لاقاهُ أَمْثالي**

ب- التوبيخ:

كقولك: (ألا توبةَ وقد علاك الشيب)، وقوله:

ألا ارْعِواءَ لِمنْ ولَّتْ شَبِيبَتُه * وآذنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَه هَرَمُ**

ج- التمني:

وذلك كقولك: (ألا ماءَ بارداً عندكم) وكقوله:

ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ * فيَرْأبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاتِ**

ظنَّ وأخواتها

تدرس هذه الأفعال في نواسخ المبتدأ؛ لأن بعضها أصل مفعوليها مبتدأ وخبرا، وليس لهذه الأفعال اسم أو خبر، وإنما دخولها على المبتدأ والخبر يصيرهما مفعولين لها، ومما يبحث فيها ما يأتي:

أولاً: أقسام ظن وأخواتها:

تنقسم أفعال هذا الباب على قسمين، أحدهما: أفعال القلوب، والثاني أفعال التحويل، وبيان أفعال كل قسم فيما يأتي:

أولا- أفعال القلوب:

وتنقسم أفعال القلوب على قسمين:

أ: أفعال اليقين: ومن أمثلة أفعال هذا الباب ما يأتي:

١- رأى:

ويكون (رأى) على أربعة أنواع:

١- أ- رأى البصرية:

وهذا النوع لا يتعدى إلا لمفعول واحد، والمقصود بالبصرية أي رؤية العين، نحو: (رأيت زيداً) فـ(زيداً) مفعول به لـ (رأيت)، ومما تجدر الإشارة إليه أن مصدر (رأى) في هذا النوع هو (رؤية)، نحو: لدي رؤية في هذا الرجل.

١- ب- رأى الحُلمية:

وهو نوع يعبر به عن رؤيا المنام، ويتعدى(رأى) في هذا النوع إلى مفعولين، فنقول (رأيت زيداً راكضاً الليلة في منامي) ومن قوله عز وجل:(**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**) فـ(أحد عشر) اسم مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به أول، و(الشمس) الواو: حرف عطف (الشمس) اسم معطوف على (الشمس) منصوب، و(رأيتهم) توكيد لفظي لـ (رأى) الأولى، و(لي) جار ومجرور متعلق بالفعل، و(ساجدين) مفعول به ثانٍ لـ (رأى) منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

ومما يشار إليه أن مصدر رأى الحُلمية هو (رؤيا) بالألف وليس بالتاء كما هو حال مصدر البصرية، وذلك نحو قولك: (رأيت رؤيا صالحة).

١- ج – (رأى اليقينية):

وهي التي تدل على ما انعقد في القلب وانقاد إلى اليقين وذلك كقوله:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ * محاولةً وأكثرَهم جُنودا**

وهي تتعدى إلى مفعولين، الأول: (الله) والثاني (أكبر).

١ – د – رأى بمعنى (ظنَّ):

كقوله تعالى: **(إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا)** وهذه تتعدى إلى مفعولين أيضا، والأول في قوله تعالى: الهاء في (يرونه) والثاني: (بعيداً)، والمعنى: (إنهم يظنونه بعيداً).

٢– علم: وهو فعل يأتي على نوعين:

٢– أ– علم التي بمعنى أيقن:

وذلك كقولك: (علمت الطالب مجتهداً) أي: أيقنت.

٢– ب– علم بمعنى عرف:

وفي هذا النوع تتعدى (علم) إلى مفعول واحد ، نحو: (علمت الحق) ، وكقوله تعالى: **(وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا)** فـ (الحق) و(شيئاً) مفعولابه للفعلين.

٣– وجد:

ومن تعديتها لمفعولين قوله عز وجل: **(وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)** والمفعول الأول هو (أكثر) والمفعول الثاني: (فاسقين).

٤– درى:

وهو فعل يتعدى إلى مفعولين، نحو: (دَريتُ زيداً عالماً).

ب– أفعال الرجحان:

وهي القسم الثاني من أفعال القلوب، ومن أفعال هذا القسم:

١ – خالَ:

وهو فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: (خالَ زيدٌ الرجل أخاك) فـ(الرجل) و(أخاك) مفعولا (خال)

٢ – ظن:

ولها مهان، منها:

٢ـ أ– الرجحـان: وهو فعل يتعدى إلـى مفعولين، وذلك كقولك، (ظننت زيداً أخاك).

٢. ب . (ظن): التي تستعمل لليقين:

وذلك كقول تعالى: **(الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ)**، فـ(أن) واسمها (الهاء) وخبرها (ملاقو) في محل نصب مفعولي (يظنون)، إذ تتعدى (ظن) في هذا النوع إلى مفعولين أيضاً.

٢. ج . (ظن) بمعنى (اتهم):

وهنا تتعدى (ظن)إلى مفعول واحد، وذلك كقولك (ظننت زيداً بالقتل).

٣ . حسب:

وهو فعل يفيد الرجحان كما في قولك: (حسبتك زيداً)، كما تفيد اليقين كقوله

حسِبْتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ * رَباحاً إذا مَا المرءُ أصبح ناقِلا**

وفي كلا نوعيه يتعدى الفعل (حسب) إلى مفعولين، فالمفعولان في المثال هما (الكاف) و (زيداً)، وأما المفعولان في قول الشاعر فهما: (التقى) و (خير)

٤- زعِم:

وهو فعل يتعدى إلى مفعولين أيضاً، وذلك كقوله:

فإنْ تزعُميني كنتُ أجهلُ فيكمُ * فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعدَكِ بالجهلِ**

فـ(الياء) هو المفعول الأول، وجملة (كنت أجهل فيكم) في محل نصب المفعول الثاني.

٥- (حجا):

وذلك كقولك (حجوت محمداً ناجحاً)

٦- جعل:

وذلك كقوله تعالى: **(وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا)**.

وكل ما ذكر من هذه الأفعال فهو على سبيل المثال لا الحصر، إذ عد بعض النحويين كثيراً من الأفعال من هذا القسم بشرط أن تدل على الرجحان.

ثانيا – أفعال التحويل:

وهي الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، وتعطي معنى تحويل شيء إلى شيء آخر، ومن هذه الأفعال ما يأتي:

أ- **صير**: ومثاله كقولك: (صيرت العجين خبزاً).

ب- جعل: وذلك كقولك: (جعلت التمر خلاً)

ج – وهب: وذلك كقولك: (وهبني الله فداك)

وغيرها مثل (اتخذ) نحو: (**وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً**)، و(ترك) و (رد).

وقد يدخل بعض النحويين غير ما ذكر من الأفعال، وذلك إذ دلت عندهم على معنى التحويل.

التعليق والإلغاء في أفعال القلوب:

التعليق والإلغاء ظاهرتان تحصل في أفعال القلوب، وكيفية كل واحد منهما تختلف عن كيفية الآخر، وبيان ذلك فيما يأتي:

أ- التعليق:

وهو إيقاف تصرف الفعل في مفعوليه لفظاً دون المعنى لسبب أو مانع يطرأ، أي أن المفعولين يبقى إعرابهما مفعولين لكن وهما مجتمعان كما سنوضح في إعراب الأمثلة القادمة، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن(التعليق) إذا وجد المانع أو السبب فهو واجب،والموانع التي تعلق أفعال القلوب،كما يأتي:

١ – اللام:

وذلك كقولك: (ظننت لزيد قائم)، فـ (ظن) هنا لم يعمل من حيث اللفظ وعلق عن مفعوليه لفظاً فقط، أما من حيث المعنى فعمله واضح، ويكون (لزيد) (اللام):

لام التوكيد، و(زيد) مبتدأ، و(قائم): خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعولي (ظن).

٢- ما النافية:

وذلك كقولك: (ظننت ما زيد قائم)، و(ما) نافية، و(زيد) مبتدأ، و(قائم) خبر مرفوع، وجملة (زيد قائم) في محل نصب مفعولي (ظن)

٣- (إن) النافية:

وذلك نحو قولك: (علمت إن زيد إلا طالبٌ)، و(إن) نافية مهملة، و(زيد): مبتدأ، و(إلا) أداة حصر، و(طالب) خبر، و(إن زيد إلا طالب) في محل نصب مفعول (علم)،ومن ذلك قوله تعالى: **(وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً)**، فـ (إن) نافية، و(لبثتم) فعل وفاعل، و(إلا): أداة حصر، و(قليلاً) حال منصوب، أو نائب عن المفعول المطلق، وجملة (إن لبثتم إلا قليلاً) في محل نصب مفعولي (تظنون) الذي علق عن مفعوليه بـ (إن) النافية.

٤- (لا) النافية:

ومن أمثلة تعليقها لأفعال القلوب قولك: (ظننت لا زيد قائم ولا محمد)، فجملة (زيد قائم) في محل نصب مفعولي (ظن).

٥- لام القسم:

وذلك كقولك: (قد علمت لأنت كريمٌ).

٦- الاستفهام:

وللتعليق بالاستفهام صور ثلاث:

الأولى: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام: وذلك نحو: علمت أين زيد، فجملة (أين زيد) في محل نصب مفعولي (علم)، ومنه قوله تعالى: **(وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى)**، فالواو: بحسب ماقبلها، واللام في (لتعلمن) للتوكيد، (تعلمنّ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والفاعل: الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين،و(أيّنا): مبتدأ مرفوع، و(أشد): خبر مرفوع، و(عذابا): تمييز منصوب، و(وأبقى): الواو: حرف عطف، أبقى اسم معطوف على (أشد) مرفوع بالضمة المقدرة، وجملة (أينا أشد) في محل نصب مفعولي (تعلمن)

الثانية: أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: (علمت كتاب أي عالم عندك).

الثالثة: أن تدخل أداة الاستفهام على أحد المفعولين: كقولك: (علمت أزيد عندك أم محمد)، و (علمت هل زيد في الدار أم في السوق).

ب- الإلغاء في أفعال القلوب:

والإلغاء: هو ترك إعمال الفعل وإلغاء تأثيره على مفعوليه لفظاً ومعنى، من غير سبب أو مانع، ويحصل ذلك نتيجة لمخالفة ترتيب الفعل مع مفعوليه المعهود فيها، إذ المعهود أن يأتي الفعل فمفعوله الأول، فمفعوله الثاني، لكن مخالفة هذا الترتيب هي التي سببت الإلغاء.

ومن صور المخالفة التي أدت إلى إلغاء أفعال القلوب ما يأتي:

١ – **أن يتوسط الفعل بين مفعوليه:** نحو (زيد ظننت قائم)،فـ (زيد قائم): مبتدأ وخبر، و(ظننت) فعل ماض ملغى.

٢. **أن يتقدم المفعولان على الفعل:** نحو:زيد قائم ظننت، فزيد قائم مبتدأ وخبر، وظننت ملغى

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإلغاء جائز وليس واجباً، وهذا ما يخالف فيه التعليق الذي يكون واجباً إذا توافر مانع من الموانع التي تسببه. أي يجوز في الصورتين الإلغاء كما مثل والإعمال نحو: (زيداً ظننت قائماً) وقولك (زيداً قائماً ظننت).

فإذا تقدم الفعل على مفعوليه نحو: ظننت زيدا قائما فإن البصريين يمنعون إلغاءه، فلا يقال (ظننت زيد قائم)، فإذا ورد ما يوحى إلغاء الفعل مع تقدمه على مفعوليه، فالبصريون يؤولون ذلك بإضمار ضمير شأن، ففي قولك: (ظننت زيد قائم) برفع (زيد) و (قائم)، يقدر البصريون ضميراً للشأن أي يقدرونه بـ(ظننته)، ويعدون ضمير الشأن المفعول الأول للفعل، وجملة (زيد قائم): من المبتدأ والخبر في محل نصب المفعول الثاني لـ(ظن)، وبهذا أولوا قوله:

أرجو وآمَلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها * وما أَخَالُ لَدينا مِنكِ تَنويلُ**

فمفعول (أخال) الأول على رأي البصريين ضمير شأن محذوف وتقديره (أخاله)، و(لدينا) ظرف في محل رفع خبر مقدم و(منك) جار ومجرور متعلق بما بعده، و(تنويل): مبتدأ مؤخر مرفوع، وجملة (لدينا منك تأويل) في محل نصب مفعول (أخال) الثاني ومنه أيضاً قوله:

كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ مِنْ خُلُقِي * أنّي وَجدْتٌ مِلاكَ الشِّيمةِ الأدَبُ**

إذ جاء(ملاك)و(الأدب) مرفوعين، فأولَّه البصريون على حذف مفعول (وجدت) الأول بوصفه ضمير شأن، وتقديره يكون (وجدته) و (ملاك): مبتدأ مرفوع وهو مضاف و(الشيمة): مضاف إليه مجرور، و(الأدب): خبر للمبتدأ مرفوع،وجملة (ملاك الشيمة الأدب) في محل نصب مفعول ثانٍ لـ (وجد). على أن الكوفيين يخالفون البصريين في منعهم لإلغاء الفعل إذا تقدم على مفعوليه، فهم يجيزون ذلك من غير تأويل.

إجراء القول مجرى الظن:

من شأن الفعل (قال) أن يأتي بعده جملة محكية تسمى بجملة مقول القول، وذلك نحو قوله تعالى: **(قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)**، فجملة (إني عبدالله) في محل نصب على المفعولية بوصفها مقولاً للقول. وهنا نبحث جواز إجراء (قال) مجرى (ظن)، أي جواز نصب (قال) مفعولين إذا كان مفعولاها مبتدأ وخبراً، كما تنصبهما (ظن)، فتقول: (تقول زيدا كريما). ونتيجة البحث مفادها أن إجراء (قال)مجرى (ظن) ذهب فيه العرب مذهبين:

الأول: لا يجوز إجراء (قال) مجرى (ظن) إلا بشروط:

وهذا هو مذهب عامة العرب، والشروط التي يضعونها لجواز ذلك ما يأتي:

١- أن يكون الفعل مضارعاً: أي لا يجوز ذلك في ماضيه وأمره.

٢- أن يكون للمخاطب:

أي لا يجوز في المضارع إذا كان للغائب أو المتكلم، فلا يجوز: يقول زيد أو أقول محمدا عالما.

٣- أن يكون (تقول) مسبوقاً باستفهام

٤- أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف أو جارمجرورأو معمول الفعل، فإن فصل بغيرها لم يجز، وأما الفصل بأحدها فلا يضر، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك:(أتقول زيداً كريماً)،فـ (زيداً) مفعول به أول لـ (تقول) و (كريماً) مفعوله الثاني، وشاهد ذلك قوله:

متى تقولُ القُلَّصَ الرواسما * يَحمِلْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما**

بنصب (القلص)على أنه مفعول به أول لـ (تقول) و (الرواسما): صفة لـ (القلص) وجملة (يحملن أم قاسم) في محل نصب مفعول ثان لـ (تقول)، وما جوز إجراء (تقول) مجرى (ظن) هو استيفاؤها للشروط، فـ (تقول): مضارع وللمخاطب ومسبوق باستفهام ولم يفصل بينه وبين أداة الاستفهام (متى) فاصل، فإذا فقد شرط امتنع هذا الإجراء، كأن يكون الفعل ماضياً أو أن يكون مضارعاً للمتكلم أو أن لا يسبق الفعل باستفهام أو أن يسبق باستفهام إلا أن بينهما فاصلاً وليس هذا الفاصل ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو معمول الفعل، كأن يفصل بين أداة الاستفهام والفعل ضمير مثل (أنت)، فتقول: (أ أنت تقول زيد كريم)،فلا يجوز النصب في مثل هذا الفاصل، أما لو فصل بينهما ظرف، كقولك: (أعندك تقول زيداً قائماً) فإعمال (تقول) كإعمال (ظن) جائز وكذلك لو فصل بينهما بمعمول الفعل فالإعمال جائز نحو: (أ محمداً تقول كريماً).

المذهب الثاني: وهو مذهب ينسب إلى قبيلة (سُلَيم)، وفحواه أنّ (قال) يمكن أن يُجرى مجرى (ظن) بغير شروط، فيجوز عندهم ذلك وإن لم يسبق باستفهام، والإجراء

جائز عندهم أيضا وإن لم يكن الفعل مضارعاً للمخاطب، لهذا يجوز عندهم قولك (قالت زيداً كريماً) وقولك (يقول زيداً كريماً) مع أن الفعل للغائب وقولك: أأنت قلت زيداً كريماً، مع أنه ليس من الفواصل التي قبلت في المذهب الأول، ومن ذلك قوله:

قالتْ وكنْتُ رجلا فَطِينا * هذا لعَمْرُ اللهِ إسرائينا**

فـ (هذا)، اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول لـ (قالت)، و(إسرائينا) مفعول به ثان لـ (قالت) أيضا، و(إسرائين) جاء بالنون على لغة من يقلب اللام نونا في بعض الأسماء من العرب، وموضع الشاهد إجراء (قال) مجرى (ظن) عند سليم وإن لم يكن فيها شروط الجواز، ولهذا يكون الإعراب على الرأي الأول، أما رأي بني سليم فيذكر للاطلاع.

أعْلَمَ وأرى:

(أعلم) فعل ماض مبني على الفتح، وقد دخلت عليه همزة التعدية التي تعدي الفعل وتحوله من اللازم إلى المتعدي، نحو (كرم) اللازم، وبعد دخول الهمزة عليه صار (أكرم) المتعدي، وتحول هذه الهمزة المتعدي إلى مفعول واحد إلى متعد إلى مفعولين نحو (طعم محمد زاده)، فـ (طعم) متعد لواحد، وعند دخول الهمزة يتعدى إلى مفعولين، نحو (أطعمت محمداً زاده)، والمفعولان هما (محمداً) و (زاده)، وهذه الهمزة نفسها تصير المتعدي إلى اثنين متعدياً إلى ثلاثة، ومن ذلك (علم) الذي يتعدى هو بنفسه إلى مفعولين نحو: (علمت زيداً مجتهداً)، فإذا دخلت عليه همزة التعديه صيرته متعدياً إلى ثلاثة مفعولات، وذلك نحو: (أعلمت محمداً زيداً عالماً).

و(أرى) فعل ماض مبني على الفتح أيضا، وصورته قبل دخول الهمزة هي: (رأى) الماضي، وفيما سبق عرفنا أن (رأى) لها أربعة أنواع، وهي: البصرية والحُلمية واليقينية وبمعنى (ظن)، وعرفنا أن نوعاً واحداً منها فقط يتعدى إلى مفعول واحد،

وهو (رأى) البصرية وما تبقى يتعدى إلى مفعولين، فيكون دخول همزة التعدية مُعَدِّيا للبصرية إلى اثنين، نحو: (أريت محمداً النهر) ، فـ (أرى) فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و(محمداً) مفعول به أول منصوب، و(النهر): مفعول به ثان منصوب، أما الأنواع الأخرى فيُعَدِّيها إلى ثلاثة مفعولات، كتعدية (رأى) اليقينية في قولك: (أريت محمداً زيداً عالماً)، فـ (محمداً) و (زيداً) و(عالماً) مفعولات ثلاثة لـ (رأى)، أما كيف تحولت (رأى) إلى (أرى) فبيانه ك أنه عند دخول الهمزة عليه صار (أَرْأَى)، بسكون الراء لدخول الهمزة المفتوحة، فسُهِّلَتْ الهمزة الثانية بنقل حركة الفتحة التي عليها إلى ما قبلها وحذفت، و طريقة الحذف معروفة في تسهيل الهمزة، فأصبح الفعل (أرى)، وتأكيدنا على أن (أرى) الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولات بأنه فعل ماضٍ لتجنب الخلط بين (أرى) الماضي هذا وبين (أرى) المضارع للمتكلم للفعل (رأى)، فهمزة (أرى) الماضي هي همزة تعدية، أما همزة (أرى) المضارع فهي همزة المضارعة وهي كهمزة (أقوم)، فضلاً عن أن (أرى) الماضي يتعدى إلى ثلاثة مفعولات، أما (أرى) المضارع فهو متعد إلى اثنين إذا كان مضارعاً لما يتعدى إلى اثنين، وإلى واحد إذا كان مضارعاً لـ (رأى) البصرية، ويضاف إلى ذلك أن (أرى) الماضي مبني و (أرى) المضارع معرب، ومثال (أرى) المضارع متعدياً إلى واحد قولك: (ذهبت لأرى النهر)، وأنت ترى دخول (لام) التعليل عليه وهو لا يدخل إلا على المعرب، ومثال (أرى) المضارع متعدياً إلى اثنين قولك: (أرى الحق منتصرا) .

مفاعيل (أعلَمَ) و (أرى):

ذكر سابقاً أن (علم) و (أرى) يتعديان إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وأن لهما أحكاماً خاصة بهما مثل الإلغاء والتعليق، وهذه أحكام تنتقل إلى (أعلمَ) و (أرى) بوصف (علم) و(رأى) أصلا لهما، وبيان ذلك كما يأتي:

أ- المبتدأ والخبر في مفاعيلهما:

المفاعيل الثلاثة التي يتعدى إليها (أرى) و(أعلم) يثبت للثاني والثالث منها ما ثبت لمفعولي (رأى) و (علم)، فهما اللذان كان أصلهما مبتدأ و خبراً، وذلك كقولك: (أعلمت محمداً زيداً عالماً)، فـ(زيداً) و (عالماً) لو رفع عنهما الفعل لكونا مبتدأ وخبرا، أي (زيد عالم). ومثله في (رأى) قولك: (أريت محمداً زيداً عالماً).

ب- التعليق في مفاعيلها:

يكون التعليق (أعلم) و(أرى) محصوراً بمفعوليها الثاني والثالث أيضاً، فيعلق الفعل عنهما ولا يعلق عن الأول، وذلك كقولك: (أعلمت زيداً لمحمد كريم) ، فالفعل معلق بسبب اللام وقد مر ذلك، وكقولك (أريت زيداً من أخوك) والاستفهام مما يعلق أفعال القلوب كما ذكر، و(لمحمد كريم) مبتدأ وخبر في محل نصب مفعولي (أعلم) و(من) (أخوك) مبتدأ وخبر في محل نصب مفعولي (أرى).

ج – إلغاء الثاني والثالث:

إلغاء (أعلم) و (أرى) يكون عن مفعوليهما الثاني والثالث أيضا، نحو قولك: (العلم نور أعلمت زيداً) و (العلم أريت زيداً نور) برفع (العلم) و (نور) في المثالين، إذ ألغي (أعلم) في المثال الأول لتأخيره عن المفعولين الثاني والثالث إذ الأصل (أعلمت زيداً العلمَ نوراً)، وألغي (رأى) لأنه توسط بين مفعوليه الثاني والثالث.

أفعال أخرى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل:

ومن هذه الأفعال ما يأتي:

أ- **نبَّأ**: وهو بتشديد الباء، نحو قولك (نبَّأتُ زيداً محمداً كريماً).

ب- **أخبرت**: نحو: (أخبرت زيداً محمد كريماً).

ج- **حدّث**: وهو بحاء مفتوحه ودال مشددة، نحو: (حدّثتُ محمداً خالداً عالماً)

د- **أنبأ**: نحو: (أنبأت محمداً خالداً عالماً).

هـ - **خبرت**: نحو: (خبرت محمداً خالداً عالماً).

الفاعل

الفاعل عرفه ابن عقيل بأنه: الاسم المسند إليه (فِعْلٌ) نفياً أوإثباتاً على طريقة (فَعَلَ)،أو شِبْهُهُ، وحكمه الرفع.

وقوله: (اسم) يعني أن الاسم بتقسيماته كلها يصح وقوعه فاعلاً؛ إذ ينقسم بحسب اعتبارات معينة، فهو ينقسم من حيث الإعراب والبناء على معرب نحو: جاء محمدٌ، ومبني نحو: جاء الذي علمته، فـ (الذي) و(التاء) كلاهما فاعل. وينقسم من حيث الجمود والاشتقاق على: جامد ومشتق، ومثال الفاعل الجامد: جاء زيد، ومثال المشتق: جاء العامل، وينقسم الجامد على اسم ذات و اسم معنى ، ومثال اسم الذات الفاعل: قولك: قام زيد، ومثال الفاعل من أسماء المعنى، قولك: أعجبني قيام زيد، وينقسم المشتق على: مشتق يجري مجرى فعله، وهي المشتقات الخمسة:اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و صيغة المبالغة وأفعل التفضيل، ومثال مجيئها فاعلاً قولك: جاء كاتب الدرس. وحضر أذكى الطلاب، أما القسم الثاني من المشتق فهو الذي لا يجري مجرى فعله أي لا يعمل عمله، نحو: أنتج المصنع الآلة،

وانكسرت الممحاة، والمصدر وهو اسم المعنى ينقسم على صريح، ومثال الفاعل منه قولك: أعجبني قيام زيد، ومؤول، ومثال الفاعل منه قولك: أعجبني أن يقوم زيد، فـ(أن) مصدرية ناصبة، و(يقوم): فعل مضارع منصوب بالفتحة، و(زيد) فاعل (يقوم)، و(أن يقوم زيد) في محل رفع فاعل لـ (أعجبني) .

وقوله : (المسند إليه فعل) أخرج ما يسند إليه الخبر، لأن الجملة العربية فيها مسندان، هما (الفعل) و (الخبر)، والمسند إليهما هما الفاعل والمبتدأ وهذه الأربعة هي ما يطلق عليه النحاة اسم (العمدة)، لأن غيرها يسمى (فَضْلَة).

ولذلك لا تعرب (زيد) من قولك (زيد قام) فاعلاً ، لأنه أسند إلى جملة (قام) الواقعة خبراً. وما مضى من أمثلة جاءت في الفاعل المثبت، أما في النفي فنحو: ما جاء زيد .

وقوله: (على طريقة فعل) بفتح الفاء أخرج (نائب الفاعل)، فهو مرفوع لكنه يسند إلى فعل مبني للمجهول نحو (كُتِبَ مقالٌ جيد).

وقوله: (أو شبهه) أراد منه أن الفاعل يرفعه الفعل وأشباهه، والمقصود بأشباه الفعل ما يأتي:

أ- **المشتق الذي يجري مجرى فعله عدا اسم المفعول:** نحو: أكاتب زيدٌ الدرس، و(زيد) فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر، ومثله: مررت بالأفضل أبوه، بجعل (أبوه) فاعلاً لـ (الأفضل)، واستثنى اسم المفعول لأن مرفوعه نائب فاعل.

ب-المصدر: وذلك نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً، فـ (زيدٍ) مجرور لفظاً لكنه فاعل للمصدر، و(عمراً) مفعوله.

جـ – اسم الفعل: نحو: (هيهاتَ العقيق)،إذ (العقيق) فاعل لاسم الفعل.

د– والظرف والجار والمجرور:

وهذا على رأي من يقول: إن الظرف والجار والمجرور ينوبان عن الفعل الذي يحذف وجوباً، ففي قولك: زيد في الدار أبوه، أو (زيد عنده أبوه) يعرب أبوه فاعلاً للجار والمجرور والظرف مجازاً، أو كون شبه الجملة يجب تعلقه بفعل أوبما يجري مجراه محذوفين وجوباً، وتقديره: (استقر)،أو(مستقر)، والفاعل يكون لأحدهما.

أما قوله: (حكمه الرفع): فقد أخرج ما حكمه النصب والجر، نحو المفعول به والمضاف إليه، لكنه نبه إلى أن الفاعل حكمه الرفع وليس لفظه، ولهذا لم يقل (مرفوع)، فالفاعل يأتي غير مرفوع لفظاً فيما يأتي:

أ– يأتي الفاعل منصوباً لفظاً في لغة قليلاً :

وهي اللغة التي يقول أتباعها نحو: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ أو كسرَ الزجاجُ الحجرَ، برفع (الثوب والزجاج) ونصب (المسمار والحجر)، وهم اعتمدوا في ذلك وضوح الفاعل وتمييزه، لكن حكم (مسمار والحجر) الرفع، لكونهما فاعلين.

ب– يأتي الفاعل مجروراً لفظاً: وذلك في المواضع الآتية :

١– عند إضافته إلى المصدر أو اسم المصدر: كقوله تعالى: **(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم)**، فـ (الله) مضاف إليه مجرور، وهو فاعل المصدر، ونحو: (عطاءُ زيدٍ الفقراءَ جميلٌ)، و(عطاء)، مبتدأ، و(زيد) فاعل اسم المصدر (عطاء)، و(الفقراء): مفعوله، و(جميل): خبر .

٢– عند دخول أحرف الجر الزائدة: ومنها

٢– أ – الباء الزائدة : ومن مواضعها :

٢-أ- ١- بعد فعل التعجب (أَفْعِلْ بِـ) :

وذلك نحو: أكرم بزيدٍ فـ(أكرم): فعل ماضٍ جاء صيغة الأمر، و(الباء) حرف جر زائد، و(زيد) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل .

٢- أ - ٢- بعد الفعل (كفى) :

نحو: **(وَكَفَى بِاللّـهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّـهِ نَصِيرًا)**، فـ (بالله) اسم مجرور لفظاً بالباء الزائدة مرفوع محلاً على أنه فاعل، و(وليا، ونصيرا): تمييزاً.

٢- ب- (من) الزائدة:

وهي التي تأتي بعد نفي، نحو: ما جاء من أحد، وبعد نهي، نحو: لا يقم من أحد وبعد استفهام، نحو: هل جاءكم من أحد، فـ (أحد) في الجمل الثلاث: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل، لأن (من) حرف جر زائد يفيد الاستغراق.

تقدم الفاعل على الفعل:

لا يتقدم الفاعل على رافعه، سواء أكان الرافع فعلاً أم من أشباهه، لأنه إذا تقدم أصبح مبتدأ، والفعل الذي بعده جملة فعلية في محل رفع خبر عنه، فلا يعرب (زيد) من (زيد قام) فاعلاً، بل هو مبتدأ لتقدمه، وهذا هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيجيزون تقدم الفاعل على فعله، وهم بذلك يحدثون إرباكاً في تقسيم الجملة، لأن تقديم الفاعل يحيل الجملة إلى اسمية، وبتقدمه يكون قد أسند إلى الجملة، وهذا يخالف تعريفه، ثم أنهم يهملون معنى الثبوت الذي من أجله تستخدم الجملة الاسمية، كما يهملون معنى الحدوث والتجدد الذي يحققه استخدام الجملة الفعلية وبهذا يرد رأيهم.

أنواع الفاعل:

لا بد لكل فعل من فاعل، وهو ما لا يستغني عنه أشباه الفاعل التي مر ذكرها، فإذا وجدت فعلاً أو شبهه فابحث عن فاعلمها، لأنه لا بد من وجوده ظاهراً، نحو: جاء زيد ورأيته، أو مستتراً، نحو: زيد قام، وقائم، ونحو: ضرباً زيداً .

ملاحظة :

هناك أفعال يرى أغلب النحويين أنها لا فاعل لها ومنها :

أ- الفعل الذي يؤتى به توكيداً لفظاً نحو: ذهب ذهب زيد، ومنه قوله:

أتاكِ أتاكِ اللّاحِقونَ احْبسِ احْبِسِ

ب- (كان) الزائدة :

فهي تعد تامة من غير فاعل، وذلك نحو: ما كان أكرم زيداً.

جـ - الفعل المكفوف بـ(ما) :

وذلك نحو: (طالَما وقَلّما ، وكَثُرَما) ، فسيبويه يرى أنها أفعال لا فاعل لها، وبعض النحاة يقول: (ما) هذه مصدرية تشكل مع الفعل الذي يليها مصدراً ويقع في محل رفع الفاعل، والتقدير عندهم في نحو: (طالما أكرمتك): طال إكرامي، أي(ما) والفعل في محل رفع فاعل .

إسناد الفعل إلى المثنى أو الجمع :

إذا أسند الفعل إلى فاعل مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث لزم تجريده من علامات التثنية والجمع في معظم لغات العرب، فيقال ذهب الزيدان، والزيدون،

وذهبت الهندات ولا يقال: ذهبا الزيدان ولا ذهبوا الزيدون ولا ذهبن الهندات إلا في لغة بني الحارث ومن شواهد هذه اللغة، قوله :

رَأَيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضي * فَأَعْرَضْنِ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّواضِرِ**

فـ (النون) اجتمعت مع (الغواني)، منه قوله:

يَلُومُونَنِي فِي شِراءِ النَّخْيْ * لِ أهْلي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ**

فاجتمعت (الواو) مع (أهلي)، ومنه قوله :

تَوَلَّى قِتالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ * وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ**

فاجتمعت (الألف) مع (مبعد) .

وتوجيه هذه اللغة عند النحاة ، كما يأتي :

أ – أن تعد الألف في (ذهبا الزيدان) علامة للتثنية والواو في (ذهبوا الزيدون) علامة لجمع المذكر والنون في (ذهبن الهندات) علامة لجمع المؤنث، والفاعل هو الاسم المرفوع بعدها.

ب– أن تكون الألف الواو والنون هي الفاعل، والاسم المرفوع يعرب بدلاً منها.

جـ – أن تعرب الأسماء المرفوعة مبتدأ مؤخراً، والفعل والفاعل خبراً مقدماً.

هذه التوجيهات الثلاثة مقبولة عند النحاة في توجيه هذه اللغة، لأنها لا تقوم على جعل فاعلين لفعل واحد، وقبول أكثر من فاعل للفعل الواحد هي لغة: (أكلوني البراغيث)، وهي لغة شاذة وقليلة.

حذف الفعل وجوباً وجوازاً:

أ- **الحذف جوازاً:** وهوالحذف الذي يسوغه وجود دليل على الفعل، كجوابك لمن يسأل: من قام ؟ بقولك: زيد، والأولى أن يعرب (زيد) مبتدأ لخبر محذوف، لأنه يعرب مبتدأ إذا قلت: زيد قام.

ب- الحذف وجوباً : يحذف الفاعل وجوباً إذا وقع بين أداة الشرط والفعل، وذلك نحو: (إن زيد قام)، فإن لم تتسلط مباشرة على الفعل بوجود الفاصل، فيكون (زيد) فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور، و(قام) فعل ماض فاعله ضمير مستتر تقديره (هو) وجملة (قام هو) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، ففِعْلُ (زيد) محذوف وجوباً، و(زيد) ليس فاعلاً لـ (قام) لتقدمه عليه.

إثبات تاء التأنيث في الفعل : وهو ما يلزم بحثه عند إسناد الفعل إلى مؤنث، وحكم الإثبات كما يأتي:

أ - **إثبات التاء وجوباً:** وهو ما يقع في موضعين :

١- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً: وإثبات التاء هنا لازم سواء كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث أو مجازياً، فتقول: هند قامت، والشمس طلع .

٢ إذا كان الفاعل المؤنث اسماً ظاهراً، وتأنيثه حقيقي، نحو: قامت هند.

ملاحظة :

لا يجوز حذف التاء في الموضعين السابقين إلا ما ورد قليلاً ، فقد روى سيبويه عن بعض العرب أنهم يقولون (قال فلانة)، ومن ذلك قوله:

فـــــلا مُزْنَـــــةٌ وَدَقَـــــتْ وَدْقَهَـــــا * وَلَا أَرْضُ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا**

فحذفت التاء من (أبقل) مع أن الفاعل ضمير متصل مستتر لمؤنث، وهذا الحذف قليل.

ب- إثبات التاء جوازاً : يستوي إثبات التاء وحذفها . مع أن الإثبات أفضل . فيما يأتي:

١- إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً، فيجوز: طلعت الشمس وطلع الشمس

٢- اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي بفاصل غير (إلا)، فتقول جاء يوم الجمعة امرأةٌ وجاءت يوم الجمعة امرأةٌ.

٣- إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالماً، نحو: (جاء الهندات)، (جاءت الهندات).

٤- إذا كان الفاعل جمع تكسير، نحو: قام الرجال وقامت الرجال.

٥ - إذا كان الفعل من أفعال المدح والذم، فتقول: نعم ونعمت المرأة، وبئست وبئس المرأة.

جـ - عدم جواز إثبات التاء : ولهذا المنع مواضع، منها:

١- إذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً، وذلك نحو: هند ما قام إلا هي، فلا يجوز أن تقول: قامت.

٢- إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا)، سواء كان مؤنثاً حقيقياً أم مجازياً، فتقول: ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشمس، ولا يجوز الإثبات إلا ما جوزوه في الشعر فقط، كقوله :

وما بَقِيَتْ إلّا الضُّلُوعَ الجَرَاشِعُ

فأثبت التاء مع وجود (إلا) فاصلاً، وهذا قليل جداً .

تقديم الفاعل وتأخيره:

أولاً : التقديم والتأخير وجوباً :

أ- التقديم وجوباً :

يجب تقديم الفاعل على المفعول به في المواضع الآتية:

١- إذا حصل لبس وخفي الإعراب :

وهذا إذا لم تكن في الجملة قرينة تبين الفاعل من المفعول، نحو: (ضرب عيسى موسى) و(موسى) مفعول مؤخر وجوباً، لكون الاسمين ينتهيان بحرف يتعذر ظهور الحركة عليه، فإذا وجدت قرينة جاز تقديم المفعول به، نحو: أكل موسى الكمثرى، فتقول أكل الكمثرى موسى.

٢- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً: نحو : ضربت زيداً ، إذ لا مجال لتقديم المفعول به.

٣- إذا كان المفعول به منحصراً : نحو : ما ضرب محمد إلا الكرة، وإنما ضرب محمد الكرةَ، وثمة من يجوز تقديم المفعول به إذا كان محصوراً بـ(إلا)، وشاهدهم قول الشاعر :

تَزَوَدْتُ مِنْ لِيلى بِتَكْليمِ ساعةٍ * فما زادَ إلا ضِعفَ ما بي كَلامُها**

بنصب (ضعف) ورفع (كلامُها)

ب- تأخير الفاعل وجوباً : ومواضعه كما يأتي :

١- إذا كان الفاعل محصوراً :

وذلك نحو : ما ضرب الكرةَ إلا زيدٌ وإنما ضرب الكرةَ زيدٌ، وأجاز بعضهم تقديم المحصور بـ (إلا) محتجاً بقول الشاعر:

فَلم يَدْرِ إلا اللهُ ماهَيَّجَتْ لنا * عشيةَ آناءُ الدِّيارِ وَشَامُها**

ف(الله) فاعل محصور مقدم، و(ما) في محل نصب مفعول به.

٢- إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول به:

نحو : ضرب أبوه زيداً، أو دخل صاحبها الدار، فهذا التقديم لا يجوز لما يترتب عليه من لبس، ثم إن التقديم سيتسبب بعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً، فالمفعول في هذا التقديم أُخِرَ في اللفظ وهو متأخر رتبة، وهذا لا يجوز، والصحيح أن تقول: دخل الدارَ صاحبُها، وضرب زيداً أبوه، وقد أجاز بعض النحويين هذا التقديم، وشاهدهم في ذلك قوله:

وَلَوْأَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً * مِنَ النّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدّهْرَ مُطْعِمَا**

بجعل (مجدُه) فاعلاً، و (مطعما) مفعولاً به، وقد حكم على هذا الشاهد وأمثاله بالشذوذ.

٣- إذا كان في الفاعل ضمير يعود على ما اتصل بالمفعول به: وذلك نحو قولك:(ضربَ أبُوه صاحبَ زيدٍ) وهذا التقديم ممتنع للسبب الذي ذكر في عود الضمير على المفعول به، والصحيح أن يقال: ضرب صاحبَ زيدٍ أبوه.

ثانياً : تقديم الفاعل وتأخيره جوازاً :

وذلك في المواضع التي لم تذكر في مواضع وجوب التقديم والتأخير، فيجوز تقديمه إذا كان في المفعول به ضمير يعود عليه، نحو: أكرم زيدٌ أخاه، وأكرم أخاه زيدٌ، ويجوز أيضاً نحو: ضرب الكرةَ زيدٌ وضرب زيدٌ الكرةَ لانعدام مواضع وجوب التقديم والتأخير.